روّا د تحرير المرأة بتونس في الثلث الأوّل من القرن العشرين (1900- 1930)

حمادي الساحلي
باحث

1- قاسم أمين وكتابه "تحرير المرأة"

سعى المفكّرون العرب في المشرق والمغرب منذ أواخر القرن التاسع عشر إلى إخراج المجتمع العربي الإسلامي من الركود والجمود، وارتبط طموحهم إلى الديمقراطيّة السياسيّة والعدالة الإجتماعيّة بالدفاع عن حقوق المرأة المسلمة والمطالبة بتحريرها وإعادة تنظيم الأسرة على أسس حديثة.

ويعدّ المصلح قاسم أمين (1861-1908) من أبرز رموز التيّار الفكري الإصلاحي الإسلامي. فقد نادى بتحرير المرأة المسلمة في كتابه "تحرير المرأة" الصادر سنة 1899 (وهي بالضبط السنة التي ولد فيها المصلح الإجتماعي التونسي الطاهر الحدّاد). وقد أثار هذا الكتاب موجة من الانتقادات، لا في مصر فحسب، بل في العالم العربي بأسره، ووقف الرأي العام ضدّه، وقاومه خصومه، محاولين إثباط همّته. لكنّه واصل نضاله بعزم وثبات، وردّ عليهم بكتاب آخر، صدر سنة 1901 بعنوان "المرأة الجديدة" دعا فيه إلى تعليم المرأة المسلمة وتمكينها من المساهمة في الحياة الإجتماعيّة، وأثار قضايا الأسرة، من زواج وطلاق وتعدّد الزوجات إلى غير ذلك.

ومن بين المفكّرين المسلمين الذي نسجوا على منوال قاسم أمين، نجد المفكّر المصري منصور فهمي الذي ناقش أطروحة دكتوراه في جامعة باريس سنة 1913 باشراف الأستاذ ليفي برول (Levy Bruhl)، وكان عنوانها: "منزلة المرأة في الإسلام". وقد تميّزت هذه الرسالة بالدقّة العلميّة وصدق اللهجة والروح النقديّة والشجاعة النادرة.

2 -موقف عبد العزيز الثعالبي من قضيّة المرأة

إنّ أوّل من نادى في تونس بتحرير المرأة المسلمة هو الشيخ عبد العزيز الثعالبي (1876-1944). وقد تأثّر بلا شكّ هو أيضا بأفكار قاسم أمين، الذي لا يستبعد أن يكون الشيخ قد اجتمع به أثناء إقامته بالقاهرة من سنة 1896 إلى سنة 1902، كما اجتمع بأقطاب الحركة الإسلاميّة في مصر، وعلى رأسهم الشيخ محمد عبده.

ومن الجدير بالتذكير أنّ الثعالبي قد عالج قضيّة المرأة في كتابه "روح التحرّر في القرآن" الذي أصدره سنة 1905 باللغة الفرنسية في باريس، وخصّص فيه لهذه القضيّة فصلا كاملا، دعا فيه المرأة إلى خلع الحجاب، لأنّ من واجبها "أن تترك وجهها مكشوفا، إذ لا شيء يجبرها على البقاء محبوسة في بيتها ومحجوبة عن الأنظار ويجوز لها مثل المرأة الأروبيّة الدخول والخروج لقضاء شؤونها دون أيّ خطر على المجتمع" [1].

ونادى أيضا بوجوب تعليم المرأة وفقا لتعاليم السنّة النبويّة الشريفة التي ترى "أنّ طلب العلم فريضة على كلّ مسلم ومسلمة". فلو كان التعليم الإجباري حقّا مكتسبا، "لعلمت المرأة أنّ من واجبها رعاية مصالحها ومصالح أبنائها، والتفكير في مستقبلهم ومراقبة تعليمهم، وأن من الضروري أن تتمتّع بحقّها في احتلال مكانتها في البيت وأن تأخذ نصيبها من حقّها في الحياة ونور الشمس على قدم المساواة مع الرجل" [2].

ولئن لم يتطرّق الثعالبي إلى مسألة تعدّد الزوجات في هذا الكتاب، إلاّ أنه أثارها في إحدى محاضراته في جامعة آل البيت ببغداد، إذ لاحظ أن الهالك، إن ترك زوجين أو ثلاثا أو أربعا، كان لهنّ جميعا نصيب الزوجة الواحدة، وأجاب عن سرّ هذه القسمة قائلا: "إنّ الحكمة ظاهرة لمن يتدبّر المقاصد الإلاهيّة، وهي تعليمنا وإرشادنا إلى الأصل الذي يجب أن يجري عليه في الزوجيّة، وهو أن يكون للرجل امرأة واحدة. وإنما أباح الشارع أن يتزوّج الرجل اثنتين إلى أربع، على المعتمد بشرطه المضيّق، لأن التعدّد في نظره من الأمور النادرة غير المقصودة... والنادر لا حكم له..." [3].

---

[1]- "روح التحرر في القرآن" (الترجمة العربيّة)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص 1، ص. 21-2 .

[2]- نفس المرجع، ص. 32.

[3]- "محاضرات في تاريخ المذاهب والأديان"، دار الغرب الإسلامي، 1984، ص. 250

ومن الغريب أنّ مثل هذه الأفكار لم تثر آنذاك أيّ ردّ فعل في الصحافة التونسيّة التي تناولت بالنقد اللاذع الآراء المماثلة التي أبداها المصلح المصري قاسم أمين[4]. كما ستثير نفس الأفكار التي عبّر عنها الطاهر الحداد بعد ذلك بربع قرن ضجّة كبيرة، إثر صدور كتابه "إمرأتنا في الشريعة والمجتمع". فلعلّ المثقفين التونسيّين لم يطّلعوا على كتاب "روح التحرّر في القرآن"، الذي ظهر في باريس باللغة الفرنسيّة، كما أسلفنا.

3- مطالبة المثقفين التونسيّين بتعليم المرأة (1901-1920)

لقد طالب المثقّفون التونسيّون في مطلع هذا القرن بتعليم المرأة لتصبح ربّة بيت صالحة ومؤهّلة لتربية أبنائها تربية إسلاميّة صميمة. فقد جاء في جريدة الحاضرة. بتاريخ 12 مارس 1901، تحت عنوان "نظرة في تعليم المرأة" مايلي: "إن" الأم هي أصل السعادة والتهذيب ومصدر الكمال. وبقدر ما يكون للمرأة من المعارف والآداب، تتغذّى النفوس بالفضائل وينمو فيها الاستعداد إلى مكافحة الأوهام".

وقال محمد الجعايبي في فصل نشره في جريدته "الصواب" بتاريخ سبتمبر 1904، بعنوان "تعليم المرأة" ما يلي: "إنّ الذين يحاولون النهضة ولم يجعلوا رائد نهضتهم تعليم المرأة، فإنما يحاولون عبثا ويطلبون مستحيلا".

وتصدّى رشيد بن مصطفى للمتزمّتين الذين يدّعون أن تعليم المرأة يتنافى مع التعاليم الإسلامية قائلا: قال علماء الحنفيّة يجوز للمرأة أن تتولّى القضاء، وهل يمكن أن ينصّب قاض أمّي؟ وهل يمكنها معرفة العبادات وتمييز فروضها من واجبها وسنّتها من مندوبها، ومعرفة المعاملات وهي أمّية؟ فصبرا اللّهم صبرا ؟[5]

ولما ظهرت حركة الشباب التونسي في سنة 1907، برز من بين أعضائها مفكرون نادوا بضرورة تعليم المرأة وترقيتها من أمثال علي باش حانبة ومحمد نعمان وحسن قلاتي الذي كان من أوّل الداعين إلى الإعتراف بحقوق المرأة كاملة غير منقوصة[6].

وأمّا الصادق الزمرلي، فقد خصّص لقضية تعليم المرأة البحث الذي ألقاه في مؤتمر الشمال الإفريقي المنعقد في باريس في أكتوبر 1908، بمشاركة وفد يضمّ سبعة أعضاء من حركة الشباب التونسي[7]. فما هو

---

[4]- انظر، أحمد خالد: "أضواء من البيئة التونسيّة على الطاهر الحداد ونضال جيل"، تونس، 1979، ص. 232

[5]- جريدة "الصواب" بتاريخ 3 سبتمبر 1904.

[6]- الصادق الزمرلي : "الأعمال الكاملة"، دار الغرب الإسلامي، ص. 419.

نوع التعليم الذي كان يرغب المثقفون التونسيّون في تلقينه إلى البنات المسلمات؟ كان الرأي السائد عهدئذ هو تعليم المرأة التونسيّة المسلمة الآداب والأخلاق الفاضلة وتوجيهها إلى تربية أطفالها تربية إسلامية وتدبير شؤون بيتها. وقد عبّر عن هذا الرأي العلاّمة حسن حسني عبد الوهّاب في خاتمة الطبعة الأولى من كتابه "شهيرات التونسيّات" الصادرة في سنة 1917، قائلا: "معلوم أنّ فتيات اليوم هنّ أمّهات الغد، فإذا أسيئت تربيتهنّ وكان تعلّمهن شاذّا عن أفكار الأمة، دبّ في قلبهنّ دبيب التراخي إلى معاقد الروابط الملّية، فتضعف القدرة، وتختلّ الملكات ويسقط كيانها. وحينئذ يكون وجود تلكم الفتيات بلاء عظيما على الملّة وخطرا مدلهما على القوميّة".

ومن ناحية أخرى، عارض رجال الحركة الإصلاحيّة تعليم البنت المسلمة في المدارس الفرنسيّة أو مدارس الرهبان، ودعوا إلى إنشاء مدارس أهليّة خاصة بالبنات المسلمات، على غرار المدارس القرآنية، خوفا من القضاء على الروح القوميّة ذلك بقوله: "وجدت المرأة التونسيّة نفسها بعيدة عن مشاريع الحكومة، فهل يعني ذلك أننا نعارض مبدأ تعليم المرأة؟ بالعكس نحن نعترف أن تعليمها يعتبر شرطا من شروط النهوض الإجتماعي، ونحن شاعرون بهذا النقص. ولكنّنا لا نزال نكافح من أجل تثقيف بناتنا ثقافة صحيحة. ذلك أنّ المرأة هي الراعية للأسرة، والمحافظة على المجتمع، وأنّ دفعها في طريق المدارس الحكوميّة يعني إلقاء ما تبقّى لنا من نبوغ في الهاوية" [8].

وأوضح حسن حسني عبد الوهّاب سبب تخوّفه من تعليم البنات في المدارس الحكوميّة، قائلا في الثانية من "شهيرات التونسيّات" الصادرة بعد الإستقلال: "أكتفي بأن أورد هنا شاهدا ربّما كان السبب الأصلي الذي حملني على التخوّف من انخراط بناتنا في سلك التعليم الإبتدائي المنتشر يومئذ في البلاد. ذلك أنّي سمعت بأذني من أحد كبار أهل الحلّ والعقد من الفرنسيّين يهمس بها إلى بعض غلاة المعمّرين: "إنّنا لم ننجح بكلّ أسف في سياسة تعلمنا الجارية إلى كسب الشباب التونسي وجلبه للإنضمام إلى جنسيتنا والإندماج في عنصرنا، فيجب علينا حينئذ أن نغيّر سلوكنا وأن نجتهد في جلب الفتيات التونسيّات إلى مدارسنا لأنّي أعتقد أن المرأة أيسر انقيادا وأسهل مطاوعة من الرجل" [9].

---

[7]- الصادق الزمرلي: "الأعمال الكاملة" دار الغرب الإسلامي، ص. 419.

[8]- عبد العزيز الثعالبي: "تونس الشهيدة"، دار الغرب الإسلامي، 1984، ص 76.

[9]- ح.ح. عبد الوهاب: "شهيرات التونسيّات" (ط2.)، 1966، ص 158.

ويتّضح ممّا تقدّم أن المرأة التونسيّة لم تكن هي التي هبّت للمطالبة بحقّها في التعليم و إنّما هم رجال الإصلاح الذين قاموا بحملة صحفيّة للمطالبة بتعليم المرأة، باعتبار أنّ التعليم هو أساس كلّ تقدّم ورقيّ. وسيتغيّر هذا الوضع رأسا على عقب منذ مطلع العشرينات.

نضال المرأة التونسّية للدفاع عن حقوقها (1920-1930)

اعتبارا من هذه الفترة لم تعد الدعوة إلى تحرير المرأة صادرة عن الرجال، بل أصبحت المرأة التونسيّة هي ذاتها تناضل من أجل التمتّع بحقوقها، لا في مجال التعليم فحسب، بل أيضا في المشاركة في الحياة الإجتماعيّة خارج البيت.

معركة السفور: نظّم فرع الحزب الإشتراكي الفرنسي بتونس في سنة 1924 ندوة حول قضيّة المرأة، أشرف عليها عدد من المثقّفين الفرنسيين من أعضاء جمعيّة "الترقّي" (L'Essor) وفي مقدمتهم الأستاذ الإسكندر فيشي وزوجته إيف نوال. وأثناء الندوة أخذت الكلمة سيّدة تونسيّة مسلمة كانت سافرة، وهي منّوبيّة الورتاني التي طالبت بتمكين المرأة من التمتّع بجميع حقوقها ونادت بضرورة رفع الحجاب.

وإثر الإجتماع اندلعت معركة صحفيّة بين المفكّرين التونسيين الذين انقسموا إلى فريقين: فريق متحرّر يضمّ بالخصوص المحامي محمد نعمان وبعض المثقّفين الملتزمين أمثال الطاهر الحدّاد والهادي العبيدي ومحمد الصالح المهيدي. وفريق معتدل يضمّ مناضلين دستوريين، يرى أن الدعوى إلى السفور ستفضي حتما إلى الإندماج وانسلاخ الشعب التونسي عن هويته العربيّة الإسلاميّة. وقد عبّر حسن حسني عبد الوهاب عن هذا الرأي الأخير قائلا: "إنّ السفور الكامل للمرأة ما كان ليطرق أفكار الوطنيّين، إذ لو أنّه هاجم المجتمع التونسي في ذلك الحين لما بقي للقومية من أثر، على أن كثيرا من كبار أصدقائنا وأحبابنا من أهل العصر كانوا يودّون رفع الحجاب، لكن بعد أن تبلغ المرأة مستوى علميّا وأخلاقيّا يكفل حصانتها وحمايتها من عواقب التبرّج وغوائل التهتّك الدافعين بها لا محالة إلى الاندماج المرجوّ من المحتلّ "[10] .

وأثير موضوع الحجاب من جديد أثناء محاضرة ألقتها السيّدة حبيبة المنشاري يوم 29 جانفي 1929 على منبر جمعيّة "الترقّي". وقد نادت بوجوب منح المرأة جميع حقوقها ودعت إلى نبذ التقاليد والعادات البالية ورفع الحجاب لتمكين المرأة من أداء مهامّها الإجتماعيّة على أحسن وجه.

---

[10]- نفس المرجع، ص. 161.

وإثر ذلك تناول الكلمة عدد من الحاضرين، إمّا لتأييد السيّدة المنشاري، مثل المحامي محمد نعمان، أو لتفنيد آرائها بحجج دينيّة واجتماعيّة، أمثال: الشاذلي خير الله ومصطفى الكعّاك ويوسف المحجوب. أمّا المحامي الشاب الحبيب بورقيبة فقد عبّر عن معارضته للسفور لأسباب سياسيّة قائلا: "إنّ الظروف الراهنة تفرض علينا التشبّث بكلّ مظاهر ذاتيتنا ولو كان ذلك في اللباس. وهذا لا يعني طبعا رفض التقدّم والتطوّر، وإلا كان المآل الاندثار. وسيحدث التطوّر لا محالة ولكن بلا كسر ولا قطيعة، بل بطريقة تحفظ وحدة ذاتيّتنا التاريخيّة التي تستطيع ضمائرنا إدراكها في كلّ حين. بيد أن الوقت لم يحن لرفع الحجاب. فحين تنقذ الشخصيّة التونسيّة، حينذاك تحين ساعة تطويرها بما يلزم وإصلاح فسادها ويكون من اليسير تمزيق الحجاب" [11].

-ظهور كتاب "امرأتنا في الشريعة والمجتمع"

وما إن هدأت معركة السفور حتى أصدر الطاهر الحدّاد في أكتوبر 1930 كتابه الشهير: "إمرأتنا في الشريعة والمجتمع". فأثار في تونس ضجّة لم يسبق لها مثيل، وأحدث جدلا بين المثقّفين والمفكّرين، ملأ أعمدة الصحف والمجلاّت فترة طويلة من الزمن.

وتتمثّل أهمّ الآراء التي عبّر عنها الطاهر الحدّاد في هذا الكتاب فيما يلي:

- رفع الحجاب وإباحة الاختلاط بين الذكور والإناث.
- تمكين الفتاة من اختيار شريك حياتها.
- منع تعدّد الزوجات منعا باتّا.
- جعل الطلاق من اختصاص المحاكم دون سواها
- تحديد النسل
- المساواة في الإرث بين الرجل والمرأة.

ومتى تأملنا في هذه الآراء والأفكار التي عبّر عن بعضها قاسم أمين وعبد العزيز الثعالبي قبل ذلك بأكثر من ربع قرن، نجد بينها أوجه شبه عديدة. بيد أن الطاهر الحدّاد، بموجب تقدّم الزمن، كان أشدّ جرأة وأكثر عمقا في بحثه، لا سيما وقد وضع مشروعه الإصلاحي في إطار ما سمّاه "بمبدإ التدرّج نحو الكمال في التشريع الإسلامي". وإثر صدور الكتاب شنّت عليه الصحف الدستوريّة حملة شعواء

11- أحمد خالد، المرجع المذكور، ص. 261.

تزعّمها محي الدين القليبي، وساهم فيها عدد من الكتّاب أمثال راجح ابراهيم الذي انتقد الحدّاد انتقادا لاذعا على صفحات "النديم"، قبل أن يقرأ كتابه، والمنصف المنستيري وصالح النيفر وحسين الجزيري ومحمد صالح بن مراد الذي أصدر كتاب "الحداد على امرأة الحدّاد"، وغيرهم. وقد خرج نقد هؤلاء الكتّاب عن حدود اللياقة إلى ضرب من السبّ والشتم والاتهام بالزندقة والإلحاد. ولم يساند الطاهر الحدّاد سوى نفر قليل من رجال الفكر الأحرار من أمثال أحمد الدرعي والهادي العبيدي وزين العابدين السنوسي.

ويوجد شقّ ثالث معتدل يضمّ بعض المثقّفين الوطنيّين أمثال الدكتور محمود الماطري والحبيب بورقيبة والطاهر صفر، الذين لم يتّخذوا موقفا مناهضا للطاهر الحدّاد، لكنّهم اعتبروا الأفكار الواردة في كتابه سابقة لأوانها، لم يحن الوقت لدخولها حيز التطبيق في تونس.